مكانة القيم الأخلاقية في ترشيد العمل السياسي

موفق نبيل

طالب دكتوراه - كلّية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة والعلوم الإسلامية -

جامعة الحاج لخضر- باتنة -

ملخص:

يُناقش هذا المقال إشكاليّة العلاقة بين الأخلاق والعمل السّياسى، ويُبيّن أبعاد المسؤوليّة الأخلاقيّة التي ينبغى أن يتحلّى بها ممارسوا العمل السياسى من قيادة ومناضلين ومنتخبين.

ولاشكّ أنّ للأخلاق قيمة نوعيّة في تطوير العمل السّياسى والارتقاء به من أجل تحقيق أهدافه المتمثّلة في إصلاح الوطن والمواطن، والمحافظة على الممتلكات وتسيير الأعمال، ويعتمد هذا العمل أساساً على الإنسان باعتباره المورد الأساسى الذي يسهم في نجاحه.

وممّا دعاني إلى الكتابة في هذا الموضوع ما هو مشاهد في حقل السّياسة -في هذا الزّمن كلّما جاءت مناسبة استحقاقيّة على المستوى المحلّى أو الوطني- من انسلاخ كبير عن أخلاق وقيم التّنافس السّياسى حتّى كاد يفقد نزاهته ووضاءته، ويتحوّل إلى عداوة وبغضاء تخالف مقاصد وغايات العمل السّياسى، ولكى لا يبقى شعار الأخلاق في مكوّنات البناء السّياسى حبراً على ورق وجب استشعار أهمّيّته، واستطلاع نظريّاته وأبعاده، ومن ثمّة استشراف نتائجه وثمراته، وهذا ما أصبو إلى توضيحه في ثنايا هذا المقال.

وفي ضوء ذلك تمّ التّأكيد على مكانة القيم الأخلاقيّة في ترشيد العمل السّياسى، كما تمّت الإشارة إلى أسس هذا التّرشيد.

فالبعد الأخلاقى بات أمراً أساسيّاً في منظومة العمل السّياسى، وهو فوق كلّ اعتبار على جانب الإدارة العلميّة، والخبرة الحياتيّة، والثّقافة السّياسيّة.

summary :

In this Article, we discuss the inter-action between political activities and morals ; to sort out and clarify the necessary dimentions of the moral responsability that the political officias need to behave with in all classes ; either leadership or elector/ elected.

There is no doubt that morals have a specific value in the political action to rise the planned objectives for the benefit of the nation and the citizen, protection of his property and the best labour management. This labour is founded on the citizen himself since he is the basic source to fulfil it succesfully.

What urged me to write this topic , is all what is noticed in the political field nowadays, Once there is an electoral term, either locally or on the national level ; such as the disapearence of morals and the pure values of the political chalange, which led to the los of loyalty and shifted to enmity and hatred. All that led also to nearly wasting goals and finalities of the political action.

In order not to keep meaning of morals in the political action just as ink on paper, it is necessary then to be sesibilized , revising its theories and perspectives , highliting its constituents ; hence predicting its fruits and results. That's what i ment infact in my topic.

On the light of all that, I confirm the role of the moral values in good governance and evaluate its basis, such as the scientific management, the daily life experience and the political culture.

- مقدّمة:

يحتاج العمل السّياسي مهما كانت مرجعيّته ومنطلقه أن يكون متساوقاً مع الأخلاق الإنسانيّة، المبنيّة على الاحترام المتبادل، فلا يتصوّر أن يُؤتي العمل السّياسي أكله إلاّ إذا توفّرت له الأجواء الطّبيعيّة والتّربة الخصبة التي تمكّنه من النّمو الطّبيعي.

وهذه الأجواء، وهذه التّربة هي ثقافة المجتمع الذي توجد فيها المؤسّسة القائمة على العمل السّياسي، بحيث يكون هذا الأخير متجاوباً مع الحاجة الفعليّة للمجتمع حتّى لا يتم رفضه ومقاومته.

وأبرز ما يعتمد عليه العمل السّياسي؛ الموارد البشريّة، فهو يعتبر العنصر الأساس من دون منازع، إذ به تتمّ المشاريع السّياسيّة، والاقتصاديّة، وغيرها، لانّ الإنسان يمثّل بحق قوّة تحويل المواد الخام إلى رأس مال حقيقي، وهو في نفس الوقت قوّة تغيير وتنمية وتطوّر.

ولذلك فمصداقية العمل السياسي على العموم لا بدّ أن تتوفّر فيه عوامل القوّة ومنها الإدارة العلميّة الحديثة التي تعمل على تثمين الإنسان باعتماد الأساليب المتطوّرة في فنّ القيادة وإعدادها إعداداً يجمع بين العلم وبين الضّوابط السّلوكيّة التي تحكم تصرّفات مختلف الفاعلين، فيتشكّل عنها مجموعة قوانين ولوائح وأنظمة داخليّة، تتمثّل في القواعد الأخلاقيّة من استقامة وتجرّد عن الذّاتية، والتّحكّم إلى المنطق والموضوعيّة في ظل معطيات الواقع، والتّمسّك في كل المواقف بالحكمة.

إنّ التّجربة تدلّ على أنّ العمل السّياسي ينتهي إلى الزّوال مالم يتوفّر فيه الجانب الأخلاقي الذي يضمن له المراقبة الذّاتية والتّصحيح الذّاتي للمواقف الخاطئة، الذي يدلّ على الشّجاعة السّياسية والتي هي أس الأخلاق.

وبناءً على ما تقدّم يمكن التّساؤل **عن مدى ارتباط العمل السّياسي بالضّوابط الأخلاقيّة؟ وما مدى تناسق الجانب التّنظيري لأسس الأخلاق مع الجانب التّطبيقي الفعّال لها أثناء ممارسة أيّ عمل سياسي؟.**

وللإجابة عن هذا الإشكال رأيت مناقشة النّقاط التّالية:

- معنى الأخلاق.

- معنى العمل السّياسي.

- الموارد البشريّة وقيمها الأخلاقية في العمل السّياسي.

- إشكالية الحق والواجب في العمل السّياسي وتعلّقها بالمسؤوليّة الأخلاقيّة.

- نظريّة النّقد والنّقد الذّاتي في العمل السّياسي وصلتها بالعمل السّياسي.

- أوّلاً: معنى الأخلاق:

يجيء لفظ الأخلاق ولفظ الخلق وصيغ أخرى تنبثق عنهما وصفاً لفكر الإنسان وسلوكه دون غيره من المخلوقات، ذلك انّ الإنسان هو المخلوق الوحيد الذي منحه الله طاقات متميّزة من الإدراك والتّفكير وحرّيّة الإرادة لذا جاء سلوكه مرتبطاً بالفكر ومتوافقاً مع ما بين يديه من اعتقاد.

كذلك فإنّ الإنسان منذ نشأته يمارس الحكم الاخلاقي على الأشياء؛ فهذا خير، وذاك شر، وهذا حسن وذاك قبيح، وهذا نافع، وذاك ضار، الامر الذي جعله يستحق وصف أنّه كائن أخلاقي [1].

ويطلق لفظ الخلق ويراد به القوّة الغريزيّة التي تبعث على السّلوك كما يراد به السّلوك الظّاهر أي الحالة المكتسبة التي يصير بها الإنسان خليقاً أن يفعل شيئاً دون شيء.

وهذا المفهوم للأخلاق لم يخل من أيّ حضارة من الحضارات، ففي الحضارة المصريّة القديمة حديث عن الوصايا، والفكر، حتّى أنّ بعض المفكّرين والمؤرّخين اعتبر المصريّين أوّل من تكلّم عن مسائل الأخلاق، وفي الحضارة الصّينيّة حديث عن الفضائل، وأهمّيّتها للفرد والجماعة، كما جاء فيما نقل عن كونفشيوس وغيره.

وأمّا اليونان فاهتمامهم بالأخلاق أمر مقرّر من خلال ما عرفته ثقافتنا الإسلاميّة من خلال حركة التّرجمة في العصر العبّاسي [2].

فإذا أضفنا إلى ما سبق ذكره ما جاء في الدّيانتين السّماويّتين اللّتين سبقتا الإسلام(اليهوديّة والمسيحيّة)، من هدي إلهي في هذا الصّدد أمكننا أن نقرّر أنّ الاهتمام بالأخلاق قاسم مشترك بين كلّ المذاهب والأديان باعتبار أنّها خصيصة للإنسان الكائن الأخلاقي، وأمكننا أيضاً أن نفهم في ضوء هذا الحديث الذي يقول فيه النّبيّ-صلّى الله عليه وسلّم-(إنّما بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق) [3].

ومن هنا يتبيّن لنا قيمة الأخلاق في سياسة النّاس، وفي عمليّة التّنافس السّياسي بحدّ ذاتها، لأنّ الأخلاق ببعدها الاجتماعي تؤثّر في الحياة السّياسية لأنّ الذي يقود العمل السّياسي هو الإنسان وهو فرد من المجتمع.

كما يبدو واضحاً أهمّيّة الأخلاق في بناء وتكوين الأمم الكبيرة لأنّه على اساسها تتمّ تربية الشّعوب، فهي تحفظ الإنسان والمجتمع على حدّ سواء من الوقوع في الظّلم، فالأخلاق العالية تساعد على بناء نسيج اجتماعي متماسك تسوده الاخوّة والمحبّة والمناصرة والتّآزر.

- ثانياً: معنى العمل السّياسي:

السّياسة مصدر للفعل "ساس" أي رأس وقاد، والسّياسة القيام على الشّيء بما يصلحه، والوالي يسوس رعيّته، وسست الرّعيّة سياسة أي ملكت أمرهم [4].

وفي الاصطلاح: السّياسة هي مجموعة القرارات المترابطة المتّفق عليها بقصد التّوصل إلى نتائج وأهداف محدّدة على المستوى العام أو المستوى الشّخصي [5].

ويُنظر إلى السّياسة غالباً باعتبارها تمثّل التّعامل والتّفاعل بين الأفراد والعوامل التي تحدث نتيجة تحديد المواقع والمصالح التي يمكن تحقيقها والقرارات المصاحبة لذلك.

ولا شكّ أنّ هذا التّفاعل يحتاج إلى المبادئ الأخلاقيّة التي تضبط العمل السّياسي، بحكم أنّ النّشاط السّياسي قائم على سنّة التّنافس والتّدافع، فإذا وزن بميزان الأخلاق الرّشيدة أدّى ذلك إلى نشر المصالح وتحقيقها وتقليل المفاسد وحصرها في نطاق ضيّق، أمّا إذا تجرّد التّنافس السّياسي عن الأخلاق نتج عنه التّصارع والتّناحر، وربّما أدّى ذلك إلى مظاهر العنف والإرهاب.

ومن هنا يمكن تحديد مفهوم العمل السّياسي والذي يتلخّص في النّقاط التّالية [6]:

أ- العمل من خلال مؤسّسات معيّنة(أحزاب – جمعيات- وغيرها...)، من أجل توعية المواطنين بضرورة المشاركة في الحكم، والتّشريع.

ب- التّنافس النّزيه والشّريف على السّلطة من أجل سياسة النّاس والبلاد بالحق والعدل والمساواة، والعمل على توفير حرّية الرّأي ونشر السّلم.

ج- العمل الحثيث على نشر الخير والصّلاح في الوطن من خلال القيام بالعلاقات الاجتماعيّة ورفعها إلى المستوى المطلوب.

د- العمل والبحث عن كيفيّة تعين على رعاية شؤون الامّة وتدبيرها، والموازنة بينها في شتّى المجالات.

هـ- العمل الجاد على توجيه الطّاقات الاجتماعيّة الموجودة في اتّجاه صحيح نحو هدف محدّد هو بناء الوطن وتحقيق المواطنة الحقّة.

وكلّ هذه النّقاط تحتاج إلى مزج كامل بينها وبين المنظومة الأخلاقيّة حتّى تؤتي أُكُلها، أمّا إذا كانت خلواً من كل المعاني الأخلاقية فإنّ المجتمع سوف يلفظ العمل السّياسي؛ بل ويقاومه ولا يقتنع به، ومن ثمّة يكون منهجة هدم الدّولة، والسّعي الحثيث نحو التّخلّف والرّجعيّة.

- ثالثاً: الموارد البشريّة وقيمها الأخلاقيّة في العمل السّياسي:

أ- تعريف الموارد البشريّة:

يُقصد بالموارد البشريّة الآليات التي تسيّر الطّرق العلميّة والوسائل والأساليب المعتمدة أو التي تعمل المؤسّسة على توظيفها لإدارة مشروع ما [7].

فالموارد البشريّة هي الطّاقات والتّجارب والكفاءات والمهارات والقدرات التي يكتسبها الإنسان ليوظّفها في الخير وتعمير الأرض، والقيام بأعمال وأنشطة مقترنة بروح الإبداع، وتشجيع المنافسة الشّريفة من أجل الوصول إلى الأداء الحسن.

ويلاحظ من خلال ذلك اقتران وظيفة الموارد البشريّة بالقيم الأخلاقيّة.

ب- التّنظيم المؤسّساتي:

إنّ إنشاء المؤسّسات المنظّمة لا يمكن أن يوجد إلاّ بفضل العمل النّاتج عن الموارد البشريّة المتمثّلة في العقول العالية، والأفكار النّيّرة التّجديديّة.

وهذه المؤسّسات بالطّبع ليست عبارة عن هرم تنظيمي أجوف أو بناء ليس له قواعد واضحة تحدّد وظائفه المختلفة كما أنّها ليست مجموعة من اللّوائح والتّعليمات غير الإلزاميّة والتي تُخترق بشكل عادي وبكيفيّة معتادة، بل المؤسّسة هي في واقع الأمر الذّهنية والعقليّة التي يتمّ بموجبها الانضباط، والالتزام والنّزول عند رأي الأغلبيّة في حوّ نفسيّ يبعث على القناعة والارتياح لما يمليه ضمير الجماعة بناء على الالتزام بجملة من القواعد يُحدّدها منطق المعايير التي وضعتها المؤسّسة كعوامل ضبط للعمل [8].

كما أنّ التّنظيم أمر ضروري لكل عمل مؤسّساتي إذ يُعدّ سنّة من سنن الكون ولا يمكن من دونه التّحكّم في الأشياء والمعطيات والأحداث التي تحيط بالإنسان أو بأيّ عمل مهما كانت أهمّيّته ونوعيّته، كما أنّ التّنظيم يُعدّ نقيض الفوضى التي لا تمكّن أبداً من الجدّيّة والإتقان المطلوبين في العمل الإسلامي حتّى تتحقّق النّيّة والصّواب.

والتّنظيم لا يمكن أن يتشكّل ويُثمر ثماره اليانعة إلاّ إذا كان ناشئاً عن تلك العقليّة والذّهنية البشريّة الملتزمة بالأخلاق.

ج- القيادة السّياسيّة الرّشيدة:

يُقصد بالقيادة السّياسية مجموعة الخصوصيات الشّخصية التي بواسطتها يؤثّر المشرف على سلوك مختلف الفاعلين معه ليصل بذلك إلى توجيههم نحو الإنجازات الكبرى للمؤسّسة العاملة في الحقل السّياسي، وتحقيق أهداف الجماعة أو المنظّمة بكل حيويّة وطواعيّة [9].

ولا شكّ أمر ضروري أيضاً من أجل تحقيق عمل سياسي أخلاقي رشيد، لأنّ الهدف منهما هو ضمان تحقيق البرامج وتنسيق مختلف الأعمال والأنشطة لضمان استمراريّة المؤسّسة وحركيّتها.

وهي أيضاً مهمّة في التّأثير الإيجابي على العامل الإنساني من أجل تنسيق جهود كلّ الفاعلين في المؤسّسة وتوجيه كلّ الطّاقات نحو الهدف، والحرص على الانسجام وتحويل نقاط الخلاف إلى قوّة بنّاءة وليس العكس.

فنلحظ من خلال مفهوم القيادة السّياسية ملامح أخلاقيّة فالقيادة في حقيقتها مسؤوليّة أخلاقيّة، لاتنال إلاّ بمعيار الكفاءة والقدرة على إنتاج طاقات بشريّة خلاّقة، وهذا لا يُنال بدون برنامج أخلاقي يحكم هذا الإنجاز، لأنّه هو الذي ينجز ويصنع الضّمائر الحيّة التي تقف في وجه التّحدّي أمام الإغراءات المادّيّة لشراء الذّمم وبيع مصلحة البلاد العليا بدراهم معدودات، كما أنّها تشكّل البناء الرّوحي للمواهب البشريّة، وتعطي لها الشّخصيّة القويّة، القادرة على العمل والفاعليّة من أجل التّغيير إلى الأفضل والأحسن.

د- المسؤوليّة الأخلاقيّة على من ينتخبه الشّعب ويختاره ممثّلاً له:

إنّ الذي يختاره الشّعب بالانتخاب يكون قد نال تشريفاً من قبل هذا الشّعب، وفي نفس الوقت يعتبر المنتخب قد تحمّل مسؤوليّة وتكليف كبيرين، ذلك أنّه أصبح وكيلاً على النّاس في نفوسهم، ولا يمكن له تأدية واجبه إلاّ إذا استشعر المسؤوليّة الأخلاقيّة الملقاة على عاتقه، فلا يحقّ له أن يخون موكّليه، أو أن يخيّب ظنّهم فيه، فإذا كان من مكارم الأخلاق أن لا تخون من خانك فإنّ خيانة من ائتمنك على تسيير الأملاك العموميّة، ومراقبة أجهزة الدّولة أكبر وأعظم جرماً.

ومن أخلاقيات المنتخب في العمل السّياسي أن يهتمّ بمنتخبيه (الشّعب) ومصالحهم ويعتني بهم أكثر من عنايته بالمنصب الذي يشغله بسبب ثقة الشّعب فيه من خلال ما طرحه في برامجه وأهدافه التي تغيّاها، فمن مصداقية السّياسي في عمله أن يسعى إلى تحقيق وتجسيد ذلك البرنامج على أرض الواقع انطلاقاً من مسؤوليّته الأخلاقيّة اتّجاه من انتخبوه [10].

كما يجب عليه ألاّ يحتقر النّاس وأرباب الحوائج، إذ لا يحقّ له أن يعتقد خيريّته على النّاس من أفراد شعبه وأمّته، فيغتر بالمنصب السّامي الذي ولاّه الشّعب عليه، ومن سلك هذا الطّريق فإنّ مستقبله السّياسي محدود ومعدوم الفائدة.

هـ- المسؤوليّة الأخلاقيّة على المناضلين في الأحزاب السّياسيّة:

إنّ على مريدي الأحزاب والطّرق السّياسيّة ومناضلي الأحزاب أن يتحلّوا بروح المسؤوليّة الأخلاقيّة والتي تتمثّل في تجنّب التّحاسد والتّباغض، وهذا أكثر الأدواء التي تصيب العمل السّياسي، بل وتفرغه من محتواه، فعلى مناضلي الأحزاب أن يلتزموا أخلاق السّياسة والدّيمقراطيّة الحقّة وأن يطرحوا وجهة نظرهم دون المساس بكرامة الخصوم السّياسيّين، أو التّعرّض لأعراقهم وأصولهم وأعراضهم بالثّلب والسّبّ والشّتم كما نلحظه عند سياسيّ زماننا في الحملات الانتخابيّة، ولا شكّ أنّ كلّ هذه التّصرّفات منافية لمقاصد العمل السّياسي المبني على التّنافس الشّريف.

كما أنّه لا ينبغي للعامل في الحقل السّياسي أن يتعصّب لحزبه تعصّباً مذموماً كأن يعتقد هذا العامل أنّ حزبه معصوم من الخطأ، لأنّ هذا مناف لأساسيات وبديهيات العمل الدّيمقراطي المبني على التّداول السّلمي للسّلطة، وأن لايجزم بأنّه صاحب الحق المطلق الذي تخالفه كلّ الأحزاب الأخرى.

- رابعاً: إشكالية الحق والواجب في العمل السّياسي وتعلّقها بالمسؤوليّة الأخلاقيّة:

من المتّفق عليه في مبادئ وقيم الحضارة الحديثة أنّ الواجب مقدّم على الحق، ولا يمكن أن يتحمّل أيّ أحد مسؤوليّته مهما كانت طبيعتها ومهما كان وصفها اجتماعيّ، او سياسيّة، أو ثقافيّة، أو تربويّة، أو تعليميّة، أو غيرها... إلاّ بعد أن يقدّم الواجب على الحقّ، لأنّ أداء الواجب أعظم أثراً في نتائجه من تقديم المطالبة بالحق، وأمّا قلب نظام القيم وتقديم الحقوق على الواجبات ينتج عنه زيادة في الفوضى والتّفكّك ، والوقوع في نقيض غايات وأهداف العمل السّياسي الأخلاقي الرّشيد [11] .

ومن خلال تاريخ العمل السّياسي باختلاف مرجعيّته الأيديولوجيّة والفكريّة يبدو لنا أنّ من مقوّمات بناء الدّولة توفّر الأساس التّربوي المتمثّل في تقديم الواجب على الحق، والإنتاج على الاستهلاك [12].

فعلى المشتغلين في الحقل السّياسي أن يُنمّوا الشّعور بالواجب كقيمة أخلاقيّة في نفوسهم، ونفوس أتباعهم، وأن يعملوا على محو العادات والأفكار التي تتّجه للمطالبة بالحق قبل أداء الواجب، ويرسّخ أولويّة تقديم الواجبات على المطالبة بالحقوق.

- خامساً: النّقد والنّقد الذّاتي في العمل السّياسي وصلتها بالمسؤوليّة الأخلاقيّة:

حتّى يكون العمل السّياسي عملاً حضاريّاً بنّاءً- يُساعد على توعية الشّعوب ورفع مستواها الثّقافي والفكري والاجتماعي، وتقدير عقول أفرادها- لا بدّ من أن يكون متقبّلاً للنّقد، وأن يسعى هو في حدّ ذاته إلى مراجعة مواقفه، وتصحيح أخطائه، وتقويم مساره.

والنّقد بهذا الاعتبار يُعدّ قيمة أخلاقيّة، وضرورة ملحّة في العمل السّياسي، لأنّ المبالغة في التّمجيد والإطناب فيه يعتبر حالة من حلات الانحراف السّياسي والإفلاس الأخلاقي، كما يعتبر عامل من عوامل كساد العمل السّياسي، وسبب من أسباب التّخلّف الدّيمقراطي الذي أصبحت تقاس من خلاله الأمم والدّول والشّعوب في العصر الحديث.

يقول المفكّر الجزائري مالك بن نبي- وهو يتحدّث عن النّقد كقيمة أخلاقية في العمل السّياسي-: (إنّه من شرّ ما يكون بالنّسبة إلى مصلحة الوطن ان يكون هذا الموقف-النّقد- مجرّد تقليد، فإذا تخلّى النّقد عن للتّقليد والرّضا للواقع فإنّ القضيّة تنتهي عند التّسوية من أسفل في الحياة الأخلاقيّة والفكريّة فتتجمّد الأفكار والطّاقات الاجتماعيّة وينتهي التّقدّم في الوطن) [13].

وعليه فإنّ نظريّة النّقد الذي يقوم على الأخلاق مقوّم للمسار السّياسي، فكثير من المطبّات التي تقع فيها الكثير من الأحزاب السّياسيّة في عملها راجعة إلى عدم عمق الفكر النّقدي عند القيادة المسؤولة عنها، فتربية الفرد وتثقيفه على أسلوب النّقد الذّاتي، وتقبّل النّقد البنّاء والاستفادة منه من شأنه أن يصل بنا إلى حلّ كثير من الإشكاليات الفكريّة والسّياسية القائمة بين المشتغلين في العمل السياسي على اختلاف مشاربهم.

- خاتمة:

ومن خلال هذه الإطلالة المختصرة عن جوانب الأخلاق وصلتها بالعمل السّياسي، يتبيّن لنا ما يلي:

- التّغيير الاجتماعي الفعّال لا ينطلق إلاّ من سياسة قائمة على الأخلاق التي تدفع إلى العمل الجاد والنّافع للوطن والمواطن.

- يكتسب العمل السّياسي بعداً وطنيّاً وعالميّاً بفضل ما تهب له الثّقافة من تفتّح على القيم الأخلاقيّة، والمثل العليا.

- العمل السّياسي من دون أخلاق هو عبارة عن انتحار سياسي، وخراب للدّول وإفلاس للشّعوب وتراجع للحضارة الإنسانيّة وقيمها.

- على المنتخبين ومناضلي الأحزاب السّياسيّة التّحلّي بروح المسؤوليّة الأخلاقية التي تعتبر أيفونة السّياسة والعمل السّياسي، وذلك لرفع مستوى الوعي بالمبادئ السّياسية ومقوّماتها لدى الشّعوب.

- يعتبر النّقد والنّقد الذّاتي عمل أخلاقي من أجل تقويم المردود النّاتج عن العمل السّياسي وتصحيح مساره باعتباره أداة لخدمة الصّالح العام.

- الهوامش:

- توفيق الطّويل، الفلسفة الخلقيّة نشأتها وتطوّرها، ط2، ص.12.

2- حسن سعفان، كونفشيوس، مصر، ط1، ص56. وتوملين، فلاسفة المشرق، ترجمة: عبد الحميد سليم، دار المعارف، القاهرة، سنة1980م، ط1،ص58.

3- الموطّأ، الإمام مالك، بشرح المنتقى لأبي الوليد الباجي، كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في حسن الخلق، رقم1620،ج9/ص292. ومسند الإمام أحمد، رقم 8939، ج2/ص381، قال الأرناؤوط: صحيح وهذا إسناده قوي ورجاله رجال الصّحيح غير محمّد بن عجلان فقد روى له مسلم متابعة وهو قويّ الحديث.

4- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج2/ص293، مادة(سوس).

5 - أبو عبد الله القلعي، تهذيب الرّياسة وترتيب السّياسة، مكتبة المنار، الزّرقاء الأردن، ص4. وأحمد الحصري، الدّولة وسياسة الحكم في الفقه الإسلامي، مكتبة الكلّيات الأزهريّة، ط1،ص31.

6 - مصلح عبد الحي السّيّد، السّياسة الشّرعيّة في الحكم والاقتصاد عند ابن خلدون، رسالة دكتوراه، كلّيّة الدّراسات العليا، الجامعة الأردنيّة، سنة1420هـ-2000م، ص40. وعبد الله شريط، معركة المفاهيم، مطبعة الشروق، بيروت، سنة1973م، ص206.

7 - محمّد مسلم، العمل السّياسي بين الإدارة العلميّة والضّوابط الأخلاقيّة، دار قرطبة، الجزائر، سنة 1424هـ-2004م، ط1،ص27.

8- المرجع السّابق، ص28.

9- عبد الرزّاق السّنهوري، فقه الخلافة وتطوّرها، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، سنة1422هـ-2001م، ط1،ص130.

10- عبد اللّطيف عبادة، فقه التّغيير عند مالك بن نبي، عالم الأفكار، الجزائر، ط2، سنة2007م، ص207.

11- عبد الله شريّط، معركة المفاهيم، ص145.

12- ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشّريعة والتّاريخ الإسلامي، (الحياة الدستوريّة)، دار النّفائس، الأردن، ط2، ص9-11.

13 - مالك بن نبي، شروط النّهضة، ترجمة مسقاوي وشاهين، دار الفكر، بيروت، ط3، سنة1969م، ص113-114.